

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الستون

الجلسة العامة ٦٦

الثلاثاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون . . . . . (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

البندان ٤٦ و ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار A/60/L.40

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اعتذر عن تأخير افتتاح الجلسة؛ فهذا التأخير لم ينجم عن إضراب عمال النقل هنا في نيويورك. وآمل أن يكون للتأخير أثر في بناء توافق الآراء.

يرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/60/L.40 في الوثيقة A/60/598، التي يجري تعميمها في القاعة. وأود أن أعرب عن تقديري للجنة الخامسة على تناولها العاجل لتلك المسألة.

أفهم أن هناك عددا من أخطاء الترجمة في بعض عبارات مشروع القرار A/60/L.40 باللغات المختلفة. والوفود مدعوة إلى تقديم تصويبات إلى مكتب الرئيس حتى يتسنى إدراجها في الصيغة النهائية للقرار.

نجتمع هنا صباح هذا اليوم للنظر في مشروع القرار A/60/L.40، بشأن لجنة بناء السلام، الذي قدم أول مرة إلى الأعضاء في جلسة غير رسمية عقدت في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وإنني واثق بأنه، منذ ذلك الوقت، أتاحت لجميع الأعضاء فرصة لدراسة مشروع القرار بعناية وللتشاور في ما بينهم. لقد اتصل بي العديد من الممثلين خلال الأيام القليلة الماضية بشأن النص. وسأبدي بعض التعليقات بشأن النص بعد لحظة. ولكنني أود، أولا، أن أفكر مليا في ما نحن جميعا، كما آمل، على وشك أن نعمله.

أؤمن بان اعتماد مشروع القرار اليوم من شأنه أن يكون بحق حدثا تاريخيا. والاستخدام المفرط للفظـة "تاريخي" تلك واسع الانتشار، ولكن في هذه الحالة لا يساورني شك في أن استخدامها مستحق. لماذا؟ لان

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



١١ يوما من الآن. ومشروع القرار يؤكد مجددا بحق على ذلك القرار الوارد في الوثيقة الختامية.

ثالثا، نشكر مرة أخرى الرئيسين المشاركين للمشاورات غير الرسمية، السفيرة لوي ممثلة الدائمك والسفير ماهيغا ممثل جمهورية ترانينا المتحدة، اللذين دعمهما الموظفون التابعون لهما ولي، على إدارة مفاوضاتنا. يمثل هذا الالتزام ومثل هذه الكفاءة.

ولكن رابعا، وهو الأمر الأهم، أود أن أشكركم جميعا، أعضاء الجمعية العامة. فلقد بذلتم قدرا كبيرا من الجهد وأظهروا تفانيا كبيرا في هذه المهمة خلال فترة مكثفة من العمل لنا كلنا. وعملتم عن كثب مع الرئيسين المشاركين؛ وقدمتم إليهما تعليقاتكم ومقترحاتكم؛ وانخرطتم معهما في المفاوضات بشكل بناء. وآمل أن يكون مشروع القرار هذا شيئا يدرك كل عضو في الجمعية العامة أنه إنجاز لم يسبق له مثيل.

والآن أقدم تعليقاتي بشأن النص. ملاحظتي الأولى، أيها الزملاء، هي أن لا أحد منكم - وأكرر، لا أحد منكم - حصل على كل ما كنتم تريدونه في مشروع القرار هذا. فبالنسبة إلى البعض، كان اعتماده يعني تسوية توافقية بشأن بعض النقاط التي كانت لديكم مشاعر قوية حيالها، ومازلتم. ولقد سألت عدد منكم عما إذا كان يمكن تغيير صيغة مشروع القرار لتلبية شواغلكم. ومن شأن الإقدام على ذلك أن يعني فتح الوثيقة أمام جولة أخرى من المفاوضات الطويلة والمعقدة، من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى نتيجة أفضل.

ولقد علق كثيرون منكم على أدوار مختلف الأجهزة والأجزاء الأخرى المكونة لأسرة الأمم المتحدة في ما يتعلق بلجنة بناء السلام. والغرض من إنشاء لجنة بناء السلام هو إيجاد قوة جديدة محركة تستجمع الخبرة الكبيرة للأمم

مشروع القرار من شأنه، لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، أن ينشئ آلية تضمن أن مصطلح "بعد انتهاء الصراع" بالنسبة للبلدان الخارجة من الصراع لن يعني بعد انتهاء مشاركة المجتمع الدولي. ومن شأن مشروع القرار أن يوفر أفضل فرصة لنا لعكس الاتجاه الذي شهدناه في جميع أرجاء العالم في الأعوام الأخيرة، حيث تعود نصف البلدان الخارجة من الصراع إلى الصراع مرة أخرى في ظرف خمس سنوات. وسيساعد مشروع القرار على إنهاء نمط نشوب الصراعات مرة أخرى لمجرد عدم تقديم الدعم لعملية الإبلال في وقت الحاجة إليه.

وكما يعلم الأعضاء، كثيرا ما أشرت خلال الأشهر الثلاثة والنصف الماضية إلى ضرورة تقديم الحقائق في هذه القاعات. وإحدى الحقائق هي المشاكل الحقيقية - الصراع والفقر والجوع؛ وتمثل الحقيقة الأخرى في توقعات شعوب العالم وأحلامها وتطلعاتها في ما يتعلق بالعمل الذي ينبغي أن تقوم به هذه المنظمة. وأنا واثق بان جميع الأعضاء يتفقون على أننا، بوجود لجنة بناء سلام، نحظى بفرصة حقيقية لإحداث فرق نحو الأفضل في الأعوام المقبلة لعدد كبير من الرجال والنساء والأطفال في البلدان المنكوبة بالصراعات.

ولذا يلزم أن نشكر على وصولنا إلى نقطة عرض مشروع القرار هذا علينا؟ أولا، يتعين علينا أن نشكر البلدان والأشخاص الذين قدموا الفكرة، وبطبيعة الحال، الأمين العام، الذي أولا صاغ وعمم مفهوم بناء السلام.

ثانيا، يتعين علينا أن نشكر قادتنا على إصدارهم لنا ذلك التوجيه الواضح في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). فقد قرروا إنشاء لجنة لبناء السلام ونصوا على أنه ينبغي أن تبدأ عملها في وقت لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥: أي بعد

والاجتماعية، وسيشجع على تقديم المساعدات حينما تنتقل البلدان من الإنعاش إلى التنمية البعيدة المدى. وفي هذا السياق، أشدد مرة أخرى على أهمية قيام مجلس اقتصادي واجتماعي جرى إصلاحه بأداء دوره المشروع في بناء السلام - وفي أعمال لجنة بناء السلام، بالطبع. وفي هذا الصدد، أمل أن أرى ثمار مساعي الجمعية في المشاورات غير الرسمية التي تتناول إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القريب العاجل وبعد عودتنا في العام الجديد.

وسوف تتمكن هذه الأجهزة الثلاثة من إدراج بلدان في جدول أعمال لجنة بناء السلام وفقا لولاياتها في الميثاق. وبالمثل، لا بد من أن أشدد على أنه سيكون من الممكن لفرادى الدول الأعضاء التي توشك على الانزلاق في صراع أو العودة إلى الانزلاق فيه أن تتجه نحو لجنة بناء السلام طلبا للمشورة. ويجب أن يكون هدفنا للجنة بناء السلام خفض عدد البلدان التي تعود إلى الانزلاق في الصراع.

والنقطة الأخرى التي أعرب عدد من الأعضاء عن القلق حيالها هي تكوين اللجنة التنظيمية، وهي نقطة تعين اتخاذ اختيارات صعبة بشأنها، بل وحتى اختيارات مؤلمة. وبالنسبة إلى هذا الأمر، من الأهمية أن نشدد على مدى إنجاز الكثير من أعمال لجنة بناء السلام في الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها. وسيتعين علينا بذل كل جهد لتنظيم أعمال الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها بطريقة مؤاتية لاتخاذ إجراءات فعالة. ومشروع القرار هذا لا يحسم مسألة عدد أعضاء اللجنة التنظيمية الذين سيشاركون مع الآخرين في هذه الاجتماعات.

وفي ما يتعلق باختيار أعضاء اللجنة التنظيمية نفسها، يحدد مشروع القرار أن كل جهاز أو مجموعة سوف تختار أو تنتخب أعضائها. وسوف يقوم أولا مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي باختيار الأعضاء الذين يودان

المتحدة وتشمل مجالات منع نشوب الصراعات والوساطة، وحفظ السلام، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساعدة الإنسانية، وإعادة التعمير والتنمية البعيدة المدى. ومثل هذه الأنشطة المتنوعة، مع الشرعية العالمية للأمم المتحدة، تضع المنظمة في موقع فريد للاضطلاع بدور قيادي في بناء السلام. ونحن بحاجة إلى التأكد من قدرة اللجنة على الاستفادة من كل الخبرة المتاحة في منظومة الأمم المتحدة وتعبئة الدعم من الآخرين - مثل البنك الدولي وإلى آخر ذلك، وهؤلاء الآخرون هم جزء من مشروعنا - حتى تجتاز اللجنة في نهاية المطاف الاختبار الميداني الضروري. فيتعين عليها أن تعمل في الميدان؛ ومن خلال ذلك العمل سنختبر مدى نجاح اللجنة.

إن مشروع القرار يحدد كيفية عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال بناء السلام. ولجنة بناء السلام ستكون جهازا استشاريا فرعيا تابعا للجمعية العامة ومجلس الأمن، وهي أول هيئة من نوعها. وستضطلع الجمعية العامة بمسؤولية شاملة عن استعراض أعمال لجنة بناء السلام من خلال مناقشة تقريرها السنوي.

إن أغلب البلدان الخارجة من الصراع مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ومن ثم ستضطلع لجنة بناء السلام بدور هام في تقديم المشورة إلى مجلس الأمن من أجل التخطيط لأنشطة بناء السلام والبدء بها مبكرا.

ويجب أن تعمل لجنة بناء السلام مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لضمان عدم إغفال المجتمع الدولي والمناخين لبلد ما عندما لا يعود في دائرة الأضواء الإعلامية.

وسيكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهازا رئيسيا للحوار والتنسيق السياسيين لمسائل التنمية الاقتصادية

شأنه أن يبعث رسالة إيجابية مفادها أن أعمالنا الحكومية الدولية تؤتي ثمارها. ولدنيا اليوم فرصة لإثبات أنفسنا وإثبات أهمية الأمم المتحدة في التصدي لمشاكل العالم.

دعونا نظهر لزعمائنا، ولشعبونا، ولجتمعا المدني ولإعلامنا، وقبل كل شيء لكل البشر الذين يسعون إلى انقشاع سحابة الصراع المظلمة، ما الذي تستطيع الجمعية العامة أن تفعله لدعمهم وللتضامن معهم.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/60/L.40. وقبل أن أعطي الكلمة لمثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي تود أن تتكلم تعليلا للموقف، أسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت أو الموقف تقتصر على ١٠ دقائق بأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

**السيدة نونيز دي أودرمان** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): بعد أن شاركت جمهورية فنزويلا البوليفارية في المناقشات الجهدية والشاقة بشأن هذا الموضوع، تود أن تعرب عن اختلافها الكامل مع مشروع القرار A/60/L.40، الذي ينشئ لجنة بناء السلام، والذي تهدد أسسه ومضمونه مقومات وسلطات الجمعية العامة والمبدأ الرئيسي المتمثل في تقرير مصير الشعوب كما يقرها ميثاق الأمم المتحدة.

في المقام الأول، من المفترض أن يركز مشروع القرار على الوثيقة الختامية لاجتماع قمة عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) وأنه ينفذها، وهي الوثيقة التي كانت نتاج مفاوضات سرية أجريت خلف أبواب مغلقة، وأقصى عنها أكثر من ١٧٠ بلدا، على أقل تقدير. وثمة عناصر أساسية، مثل الطابع الاستشاري الحصري للجنة والدور المركزي للدولة والشعب المتضررين من صراع داخلي، قد تم تجاهلها في النص الذي تمخض عنه هذا التفاوض.

وبعد ذلك، سوف يختار كل مانح من أكبر عشرة مانحين وكل بلد من أكبر عشرة بلدان مساهمة بقوات خمسة أعضاء من غير الذين اختارهم مجلس الأمن أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أخيرا، ومن أجل وجود تمثيل متوازن من جميع المجموعات الإقليمية، وبالتالي لضمان الشرعية، ستنتخب الجمعية العامة سبعة أعضاء إضافيين.

وكما يحدد مشروع القرار، سيعمل أعضاء اللجنة التنظيمية لفترات عضوية قابلة للتجديد مدتها عامان، وحيثما ينطبق ذلك. وعلى فترات زمنية تمتد عامين، سيتم استكمال قوائم المانحين والمساهمين بقوات. وسيحتاج الأعضاء الحاليون إلى البقاء في القوائم المستكملة حتى يُنظر في تجديد فترة عضويتهم. وسيكون هذا حافزا للدول الأعضاء حتى تجتهد للاستمرار في تقديم إسهاماتها إلى الأمم المتحدة وزيادتها.

أخيرا، سأل بعض الأعضاء عن طبيعة مشاركة المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وممثلي الأمم المتحدة في لجنة بناء السلام. وكما يعلم الأعضاء، ينص مشروع القرار على أنهم سيُدرجون بوصفهم أعضاء في أعمال اجتماعات اللجنة المخصصة لبلدان بعينها. ونظرا لأن لجنة بناء السلام ستكون هيئة حكومية دولية، من الواضح أن هذه المؤسسات والمنظمات والممثلين سيشاركون بصفقتهم مراقبين.

في الختام، أيها الزملاء، أود أن أعيد التأكيد على أملي الصادق أن يحظى هذا النص بموافقتكم. وكما قلت الأسبوع الماضي، أعتقد أن إسهاماتكم الهامة طوال عملية التفاوض قد جعلت هذه المسألة الرئيسية في الوثيقة الختامية جاهزة لاتخاذ قرار بشأنها. فلقد عملتم باجتهاد كبير من أجل ذلك. واتخاذ قرار اليوم بأكثر قدر ممكن من الموافقة من

رابعاً، نود أن نعرب أيضاً عن معارضتنا لتوجيه الدعوة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بوصفهما مشاركين دائمين في جميع جلسات لجنة بناء السلام. وينبغي أن تنحصر وظائف هاتين الهيئتين في المشاركة في تقديم المساعدات المالية التي تطلبها منهما الدول في حالات ما بعد انتهاء الصراع لتنمية عملية بناء السلام فيها. وعلاوة على ذلك، فإن وجود هاتين المؤسستين يتعارض مع الطابع الحكومي الدولي الممنوح إلى اللجنة.

خامساً، تشير الفقرات ١ و ٤ و ١٢ و ١٦ من المنطوق إلى مجلس الأمن على أنه الهيئة الرئيسية لصنع القرار في اللجنة. ويتعارض ذلك مع الطابع الاستشاري للجنة ذاتها. إننا نعرف جميعاً نطاق السلطات التي يمنحها الميثاق إلى مجلس الأمن، مثلما نعرف تلك السلطات الإضافية التي يضطلع بها المجلس في عمليات حفظ السلام خارج نطاق صلاحياته، مغتصباً بذلك سلطة الجمعية العامة.

سادساً، نلاحظ أن الفقرة ٣ من المنطوق توفر للجنة بناء السلام توجيهات غير واضحة، مما يؤدي إلى تضارب الاختصاصات أو تعارض المصالح.

سابعاً، إن اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، بالإضافة إلى أنها قد دُست في سياق مفاوضات زائفة أدت إلى صدور الوثيقة الختامية لاجتماع القمة لعام ٢٠٠٥، غير منصفة وغير عادلة في تشكيل عضويتها. إذ أنه سيتم اختيار ٧ أعضاء من بين ١٥ عضواً في مجلس الأمن، بينما سيتم اختيار ٧ أعضاء من بين ٥٤ عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع الأخذ في الحسبان البلدان التي لديها تجارب في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وأخيراً، فإنه من بين ١٩١ دولة من الدول الأعضاء في الجمعية العامة، لن يُنتخب سوى سبع دول لعضوية اللجنة، تكون لديها خبرة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وهذا أمر غير مقبول بالنسبة لفترويل،

وكما قال أحد الميسرين عن حق، بحلول المرحلة الأخيرة من المفاوضات في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أصبحت الاختلافات بشأن اللجنة كبيرة إلى درجة استحالة توافق الآراء. ولهذا السبب لجأ رئيس الجمعية العامة في المرحلة الأخيرة من المفاوضات إلى قصر المفاوضات بأسلوب استبدادي وتعسفي على قلة من الدول التي اضطلعت بتمثيل الجمعية العامة بشكل غير قانوني، وتوصلت إلى النص الذي يُزعم الاتفاق عليه والمعروف بالوثيقة الختامية، التي اعتبرتها الجمهورية، وتعتبرها، لاغية وباطلة وليس لها أي أثر سياسي أو قانوني.

ثانياً، يرد مصطلح "منع الصراعات" في الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة. لم يتم تحديد هذا المصطلح من حيث المضمون أو النطاق، مما يلمح بوضوح إلى توسيع أهداف وأغراض اللجنة، لسبب غير معروف. ويمثل ذلك مناورة أخرى من جانب القوى الكبرى وحلفائها لإضفاء الشرعية على تدخل الدول في أي وقت.

ثالثاً، تلقي الفقرة التاسعة من الديباجة بعبء المسؤولية عن تحديد الأولويات والاستراتيجيات لمرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع على عاتق الدول الخارجة من الصراع. ومع ذلك، فإن هذا يتعارض مع الفقرات ٧ (أ) و ١٠ و ٢٢ من المنطوق، التي لا تسند إلى الدول المتضررة إلا دوراً ثانوياً في عملية بناء السلام. وعلاوة على ذلك، فإن هيكل اللجنة وعضويتها ووظائفها، بالرغم من بضع إشارات في مشروع القرار إلى الطبيعة الاستشارية والحكومية الدولية للجنة، تجعل منها هيئة فوق وطنية لصنع القرار، يصبح معها التأكيد على أن تلك اللجنة هي هيئة استشارية وحكومية دولية مجرد بلاغة جوفاء. وذلك يهزأ بالسلطة السيادية للدول، في حالات ما بعد انتهاء الصراع، في أن تختار بحرية النموذج الخاص بها لإعادة التعمير والتنمية، وفقاً لحقها في تقرير المصير.

صفة حكومية دولية بحتة - وهي الأمم المتحدة - تعلن أنها لا تعترف بلجنة بناء السلام التي يرمي مشروع القرار هذا إلى إنشائها - والتي ليس لها، بالتالي، إلا سلطة تقديم توصيات - لا تعترف بها، وأنها لن تعترف بها، بوصفها جهازا صحيحا وشرعيا تابعا للأمم المتحدة. ونظرا لأن إنشاءها ووظائفها تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، فإننا لن نعترف بأية إجراءات تتخذها أو آراء تبديها. ولذلك، ننأى بأنفسنا عن تأييد مشروع القرار هذا. وينبغي أن يكون واضحا أيضا أنه من أجل التوصل إلى توافق في الآراء يجب أن يكون هناك إجماع من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة. ولا يوجد إجماع حول مشروع القرار هذا، وبالتالي فإنه لا يحظى بتوافق الآراء.

وفي الختام، نحذر مرة أخرى من أنه باعتماد مشروع القرار هذا، فإن ما يجري الاضطلاع به حاليا هو إنشاء آلية مؤسسية للتدخل من جانب الدول عن طريق تعددية أطراف منحرفة وزائفة، نخدم إرادة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. وعلاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة تدبر ظهرها لشعوب العالم. وعاجلا أم آجلا، سوف يحكم التاريخ على هؤلاء المسؤولين عن هذه الأعمال الوحشية المدومة الضمير، التي لن تساعد إلا على زيادة تفاقم حالة عدم المساواة والظلم السائدة في الأمم المتحدة وفي عالم اليوم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/60/L.40، المعنون "لجنة بناء السلام".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.40؟

اعتمد مشروع القرار A/60/L.40 (القرار ١٨٠/٦٠).

حيث أنه يخفض من مستوى تمثيل الجمعية العامة في اللجنة إلى حد أدنى غير كاف، ويمنح العضوية إلى الدول التي كانت، ولا تزال، ضحايا لأعمال التدخل من جانب القوى الكبرى عن طريق مجلس الأمن. وبهذا تتلاشى بشكل خطير إرادة هذه الدول في تقرير المصير، وبالتالي فهي تقدم خدمات رديئة للبلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وبالإضافة إلى التشكيل غير المنصف وغير العادل لعضوية اللجنة الذي أشرنا إليه آنفا، نلاحظ أن هذا الوضع ينطبق أيضا على حالة الدول الأعضاء في مجلس الأمن والدول التي تتحمل تكاليف الشرطة المدنية وتساهم بقوات فيها، التي سيسمح لها بالمشاركة في اللجنة التنظيمية عن طريق الاختيار، بينما سيخضع أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للانتخاب. وفي ذلك الصدد، لا بد من وجود عملية ديمقراطية.

ثامنا، إن الجمهورية، إذ تقبل الوثيقة الختامية لاجتماع قمة أيلول/سبتمبر بوصفها مجرد ورقة عمل، تطلب إلى اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام أن تستبعد من عضويتها الدول أو الكيانات المالية الوطنية والدولية والمؤسسات الخاصة والمؤسسات العسكرية التي شاركت، أو تشارك، بأي شكل من الأشكال في حالة معينة من حالات الصراع. ولقد كان اقتراحنا، الذي رُفض، يستند إلى أنه إذا أُريد بناء السلام، من الضروري، في جملة أمور، ألا نسمح لتلك العناصر التي تورطت بأي شكل من الأشكال في صراع ما، سواء تسببت بنشوبه أو تأجيجه أو تشجيعه أو زيادة حدته، بالمشاركة في اللجنة. وبالتالي، فمن غير المتصور أن نمنح الذين تصرفوا بهذه الطريقة سلطة اتخاذ القرار أو التأثير في مصائر الدول والشعوب في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

ونتيجة لكل ذلك، فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية، بوصفها بلدا ذا سيادة وعضوا كامل العضوية في منظمة ذات

وأدى هذا إلى عمليات بناء سلام مشروخة، وعدم وجود منتدى واحد تلتقي فيه جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وتتشاطر المعلومات وتضع استراتيجية موحدة. وفي أحيان كثيرة، سُمح للسلام الهش بأن يتحطم ويتحول إلى صراع متجدد.

إن قرار الجمعية العامة يقطع اليوم شوطا طويلا نحو سد هذه الفجوة. وستساعد لجنة بناء السلام البلدان على التحول من الحرب إلى السلام. وستقدم المشورة بشأن الانتعاش. وستركز اهتمامها على إعادة الإعمار وبناء المؤسسات. وستحسن التنسيق داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. وستطور أفضل الممارسات وتضمن التمويل الذي يمكن التنبؤ به. وستكون حلقة وصل مع المجتمع الدولي لإبقائنا جميعا مشاركين في جهد الانتعاش الطويل الأجل، وقد يكون هذا أهم من كل شيء.

وإنشاء لجنة بناء السلام تدير تاريخي، مثلما استمعنا إلى رئيسنا يقول من قبل، ولكن يجب أن يكون إنشاء هذه اللجنة بداية لا نهاية. ولكي نضمن أن تعمل اللجنة جيدا، ولكي تتمكن من أداء عمل مفيد - لا في هذه القاعات فحسب، بل في البلدان التي هي بحاجة إلى المساعدة - يجب أن نكون حريصين جدا عندما ننشئ أفرقة خاصة بالبلدان. ويجب أن نتأكد من أن هذه الأفرقة تجسد، بالنسبة لكل صراع، آراء وأصوات ذوي المصالح الرئيسيين. ويجب أن نتأكد أيضا من أن اللجنة تتلقى الدعم الكافي من مكتب جديد لدعم بناء السلام. وهذا المكتب، الذي سيكون داخل الأمانة العامة، سيوفر للجنة المعلومات والتحليل اللذين تحتاج إليهما لتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء السلام.

باختصار، من المهم جدا الحفاظ على زخم هذا الإصلاح. ولكن لدينا الآن سبب حقيقي للشعور بالارتياح.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

**الأمين العام** (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن الجمعية العامة قد وافقت الآن بالتفصيل على كيفية تنفيذ قرار اجتماع القمة العالمي بإنشاء لجنة لبناء السلام.

إن ذلك الإنجاز يمثل نقطة تحول في الجهود التي نبذلها لمساعدة الدول والمجتمعات على إدارة عملية الانتقال الصعبة من الحرب إلى السلام. وفي أعقاب القيام، في الأسبوع الماضي، بإنشاء الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ، بعد تنشيطه، فإن إجراء اليوم يشير إلى خطوة هامة أخرى تجاه الأمم المتحدة المجددة المتوخاة في التقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح"، وفقا للولاية الصادرة عن الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي.

لقد تم تكثيف العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة لبناء السلام في السنوات الأخيرة، نظرا لزيادة تعقيد تحديات ما بعد انتهاء الصراع واتساع نطاقها. وقد عملنا من أجل توفير المساعدة الإنسانية، ولربط المعونات الطارئة على نحو أفضل بجهود إعادة التعمير والإنعاش الطويلة الأجل. وفي تيمور الشرقية وكوسوفو، كان يتعين علينا أن نضطلع حتى بالمسؤوليات التي عادة ما تضطلع بها الحكومات.

ولم يكن ذلك العمل سهلا. ففي الواقع، إن النجاحات التي حققناها بشق الأنفس قد تضاءلت بسبب بعض الإخفاقات المحزنة، ولكننا نتعلم من أخطائنا ونحسن قدراتنا.

ومع ذلك، لا تزال توجد حتى الآن فجوة مؤسسية حرجة. ففي حين أن أقساما عديدة من الأمم المتحدة ما فتئت تشارك في عملية بناء السلام، غير أنه لا يوجد في المنظومة كيان مكرس للإشراف على هذه العملية أو التأكد من اتساقها أو العمل على استدامتها في مشوارها الطويل.

بنجاح من عمليات حفظ السلام إلى بناء السلام، موفرة المشورة الهامة، ولكن من دون حدوث ازدواجية في العمل. وأكثر طريقة فعالة يمكن أن تساعد بها لجنة بناء السلام على منع انزلاق الدول إلى الصراع ثانية هي ضمان أن يكون مجلس الأمن على دراية بجميع العناصر الضرورية لتحقيق السلام المستدام في دولة ما، بدءاً بتقديم المساعدة الإنسانية الفورية إلى قطاع الأمن أثناء المرحلة الانتقالية وصولاً إلى الجهود الوطنية المكرسة لبناء المؤسسات. فهذا يساعد مجلس الأمن على تطوير ولاية الأمم المتحدة بالنسبة للبلدان قيد النظر، أو الإشراف على تنفيذ الولاية القائمة بالفعل. وفي الاجتماعات التي تعقدها اللجنة لأفرقة العمل المخصصة للبلدان، ينبغي أن تقدم اللجنة المشورة إلى المجلس بشأن تيسير تنسيق الجهود الدولية في أوضاع ما بعد انتهاء الصراع، داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة.

ونشدد على أن القرارين ينصان، بالنسبة للمسائل التي تكون قيد نظر المجلس، على أن الغرض الرئيسي من لجنة بناء السلام تقديم المشورة للمجلس بناء على طلبه. وتمتع مجلس الأمن بسلطة تحديد ما إذا كان سيطلب من اللجنة معالجة هذه المسائل أم لا، ومتى تعالجها، أمر مهم لضمان تمكين المجلس من أن يمارس بفعالية مسؤوليته الرئيسية، بموجب أحكام الميثاق، عن صون السلم والأمن الدوليين. وهذا ضروري أيضاً لكي تكون لجنة بناء السلام فعالة. وفي ضوء هذا الغرض الرئيسي من اللجنة، نتوقع أن تدرج لجننتها التنظيمية في جدول أعمال اللجنة أية مسألة يطلبها مجلس الأمن.

ونلاحظ أيضاً أن القرارين ينصان على أن تجتمع لجنة بناء السلام بأشكال مختلفة وأن تتخذ إجراءات في جميع المسائل على أساس توافق الآراء في ما بين أعضائها. وشرط توافق الآراء هذا ينطبق على جميع الأشكال المختلفة التي يمكن أن تجتمع فيها، بما في ذلك، على سبيل المثال، اللجنة

واسمحوا لي بأن أهنيء الجمعية العامة على هذا التصويت التاريخي اليوم. ودعوني أتقدم بشكر خاص إلى الرئيس إلياسون والرئيسين المشاركين اللذين شاركا في رئاسة المناقشة غير الرسمية، وهما الممثل الدائم للدانمرك والممثل الدائم لتزانيا، وإلى موظفيهم والممثلين الدائمين هنا في الجمعية العامة وموظفيهم، على العمل الشاق الذي قاموا به على مدى الأسابيع والشهور الماضية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في تعليل موقفها. أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على عشر دقائق وتبدلي به الوفود من مقاعدها.

**السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية):** أسعدت الولايات المتحدة أنها أيدت القرارين المتزامنين في مجلس الأمن والجمعية العامة، اللذين أنشئت الآن بموجبهما لجنة بناء السلام التي التزم زعماء دولنا وحكوماتنا بإنشائها في اجتماع قمة أيلول/سبتمبر. وهنئ الممثل الدائم للدانمرك والممثل الدائم لتزانيا ورئيس الجمعية العامة على جهودهم الدؤوبة المتعلقة بهذين القرارين.

يجب أن نحول اهتمامنا الآن إلى التأكد من أن اللجنة ستحقق فعلاً ما هو متوقع منها لكي تسهم إسهاماً هاماً في أعمال مجلس الأمن الرامية إلى بناء السلام المستدام بعد انتهاء المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين مباشرة. ويؤكد القراران على أن اللجنة يجب أن تأخذ في الحسبان أن مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية، بموجب أحكام الميثاق، هي صون السلم والأمن الدوليين، وتتضمن هذه المسؤولية دور المجلس في تنسيق الجهود التي تبذل لصون السلم والأمن في الميدان.

ويتعين علينا جميعاً أن ننشئ مؤسسة استشارية تتسم بفعالية التكاليف والكفاءة وقادرة على ضمان التحول

من الصراع على بناء وتأهيل مؤسساتها الوطنية وقدرتها البشرية من أجل إعادة الإعمار وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يسجل التحفظات التالية بشأن القرار المذكور. أولاً، يعطي القرار دوراً مركزياً ذا سلطة لمجلس الأمن إزاء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في معالجة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقد انعكس هذا الاتجاه بوضوح في إدخال بعض الإشارات الانتقائية إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة وفي استخدامها خارج سياقها، وخصوصاً المادة ١٢ والمادة ٢٧. ويود وفد مصر أن يشدد على عدم موافقته على أية آثار قانونية، أو سياسية، أو مؤسسية تنتج عن سوء تفسير تلك الأحكام في هذا القرار بما يتعارض مع الميثاق نصاً وروحاً.

ثانياً، إن التركيز الأساسي لإعادة تعزيز نطاق سلطة مجلس الأمن في توجيه عمل لجنة بناء السلام قد طغى على الدور والحق السيادي للبلد المعني الخارج من الصراع، أو المتعرض إلى تجدد الصراع، في طلب المشورة مباشرة من لجنة بناء السلام. وتشكل هذه اللجنة أيضاً انتهاكاً صارخاً لمبدأ الملكية الوطنية لأنشطة بناء السلام، وتضع الأولويات الوطنية للبلد المعني، وقدرته على تشغيل أو إنهاء تلك الأنشطة رهينة لسلطة مجلس الأمن وللاعتبارات السياسية التي تتسم بها عملية اتخاذ القرارات في المجلس.

ثالثاً، إن الإجراء المشترك الذي تتخذه الجمعية العامة ومجلس الأمن يرسى سابقة مؤسسية من الصعب إدراك مغزائها، إلا إذا كان هدفها الأساسي هو إعادة تحديد دور وولاية الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة بطريقة توفر لمجلس الأمن سلطات مطلقة. ومثل تلك السلطات تحدد دور الجمعية العامة خلال عملية الاستعراض في خمس سنوات من خلال اتخاذ قرارات متزامنة للجمعية العامة ومجلس الأمن. وهذه سابقة بالغة الخطورة، خصوصاً لأنها لا تتضمن توفير

التنظيمية والاجتماعات المخصصة للبلدان. وينطبق أيضاً على جميع المسائل، بما فيها اتخاذ أية قرارات بشأن المسائل التي تنتظر فيها اللجنة أو ستقدم المشورة بشأنها.

ونشدد على أن الفقرة ٢٧ من القرارين تنص على استعراض ترتيبات لجنة بناء السلام بعد خمس سنوات، وعلى أن أي تغيير ينتج عن هذا الاستعراض، سُبَّبت فيه بموجب نفس الإجراءات المشار إليها في الفقرة ١ من القرارين. وضرورة موافقة مجلس الأمن والجمعية العامة، كليهما، على أية تغييرات في الترتيبات التي تنظم عمل اللجنة تكمن طبعاً، في الطريقة التي أنشئت بها اللجنة، ولا تقتصر على التغييرات الناتجة عن الاستعراض الذي يُجرى مرة كل خمس سنوات المشار إليه في الفقرة ٢٧ تحديداً. وسيوفر الاستعراض الذي يُجرى مرة كل خمس سنوات فرصة مهمة لتحديد ما إذا كانت اللجنة تعمل على نحو جيد أم أنها بحاجة إلى تعديل، أو ما إذا كانت لم تف بالغرض الذي أنشئت من أجله.

ويذكرنا التقدم الذي أحرز بشأن لجنة بناء السلام بالإلحاح الذي يتسم به الإصلاح المؤسسي الأعم المتعلق بميزانية الأمم المتحدة. ولنا مصلحة جماعية في التأكد من نجاح الإصلاحات اللازمة لتخفيض التكاليف والتبذير في جميع النواحي.

**السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالانكليزية):**

ما كان الوفد المصري ليقبل إطلاقاً بالموافقة على القرار ١٨٠/٦٠، المتعلق بتفعيل لجنة بناء السلام، لولا شعورنا القوي بالانتماء إلى أفريقيا واقتناعنا بأن ملايين الأفارقة في البلدان الخارجة من الصراع أو التي عادت إليه تأمل في أن تكون لجنة بناء السلام جاهزة للعمل في أبكر وقت ممكن. وتتطلع الشعوب الأفريقية إلى آلية مكرسة موجهة لتعبئة وتنسيق الجهود الدولية والإقليمية لمساعدة البلدان الخارجة

وفي هذا السياق، فإن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو والنص الذي اعتمد بالتزامن مع مجلس الأمن ينحصران في إضفاء الصبغة العملية على القرار الذي اتخذته رؤساء دولنا أو حكوماتنا في الجمعية العامة. وبالتالي، فإن كل ما نفعله الآن هو تنفيذ بعض الجوانب التنظيمية لقرار موضوعي قد اتخذ فعلاً.

ومع ذلك، وبالرغم من الحالة الواضحة تماماً التي نحن إزاءها، فإن النص المعروض علينا يمكن أن يساء تفسيره. فالفقرة ١ من المنطوق تعطي انطباعاً مغلوطاً أننا أنشأنا لجنة بناء السلام في هذا اليوم، ولكن الأمر ليس كذلك. وقد تترتب على هذا الخطأ نتائج قانونية وسياسية خطيرة وقد يمثل تهديداً لسلامة وسلطة الجمعية العامة.

إذا افترضنا خطأً أن لجنة بناء السلام يتم إنشاؤها اليوم من خلال إجراء مشترك للجمعية العامة ومجلس الأمن، فإننا سنكون بذلك قد أحضعنا هيئة أسستها الجمعية العامة لحق النقض. وليس من المقبول بصفة خاصة أن يكون أي تعديل لهيكل أو ولاية اللجنة، وفقاً للفقرة ٢٧ من القرار، عرضة لحق النقض من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وخلال المفاوضات، سواء في المشاورات غير الرسمية أو الاجتماعات الثنائية، أكد وفدي على هذه المخاطر. وقد أشرنا إلى أن لجنة بناء السلام أنشئت فعلاً، وأن القرار الذي نتخذه اليوم ذو طابع إجرائي صرف، ولذلك لا يمكن أن يكون عرضة لحق النقض. وتدعم موقفنا القانوني أفضل المبادئ القانونية والقرارات السابقة للجمعية العامة. إن البروفسور برونو سيما في كتابه البارز "شرح ميثاق الأمم المتحدة" قد أكد بشكل لا لبس فيه أن (تكلم بالانكليزية)

السلطات نفسها للجمعية العامة لكي تشارك على قدم المساواة في أي قرار يتخذه مجلس الأمن بشأن أي مسألة قيد نظره.

رابعاً، بالرغم من أننا نقدر تماماً دور البلدان والمؤسسات المانحة في دعم التنمية وجهود إعادة البناء في البلدان الخارجة من الصراعات، إلا أننا نعتبر أن هذا القرار يعزز سلطات البلدان والمؤسسات المانحة خارج نطاق النظام المتعدد الأطراف، بطريقة كان ينبغي أن تعالج مباشرة بين البلدان المانحة والبلد المعني خارج إطار الأمم المتحدة، وبالتالي، تجنّبنا إنشاء لجنة بناء السلام هذه كآلية مؤسسية تجمع معاً جميع الأجهزة ذات الصلة المسؤولة عن الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل منظومة الأمم المتحدة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار هذه التحفظات، فإن وفدي قد انضم إلى اتخاذ القرار ١٨٠/٦٠ بدون تصويت، بالنظر إلى الجدول الزمني المتفق عليه من جانب رؤساء الدول أو الحكومات في الوثيقة الختامية للاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

#### السيد ستاغنو أوغارتي (كوستاريكا) (تكلم

بالإسبانية): عند النظر في القرار بشأن لجنة بناء السلام (القرار ١٨٠/٦٠)، أود التأكيد مجدداً على موقفنا بشأن الطابع القانوني للقرار الذي نتخذه اليوم. وبالنسبة لكوستاريكا، ليس هناك أي شك في أن لجنة بناء السلام قد تم إنشاؤها بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر من خلال القرار ١/٦٠. وفي الواقع، اتخذ قرار إنشاء لجنة بناء السلام في الفقرة ٩٧ من الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى، الذي قرر فيه رؤساء الدول أو الحكومات "إنشاء لجنة بناء السلام باعتبارها هيئة استشارية حكومية دولية".

ورابعاً، نحن نقوم بإضعاف السلطات الفريدة التي تتمتع بها الجمعية العامة بموجب المادة ١٠ من الميثاق.

وكان من السهل أن نتجنب هذه الحالة. وكان كافياً أن نشير إلى أن مجلس الأمن يتصرف وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٢٧ للميثاق، أو أن نعدل الفقرة ١ من مشروع القرار A/60/L.40، لكي تشير بوضوح إلى أن الغاية الوحيدة لهذا القرار تنحصر في تنفيذ قرار اتخذته رؤساء دولنا أو حكوماتنا. ولكن، للأسف، لم تقبل مقترحاتنا.

إن غايتنا الوحيدة هي الدفاع عن السلطات القليلة التي تتمتع بها الجمعية العامة. ونحن لا نسعى إلا إلى احترام توازن القوى الدقيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة، كما هو مكرس في الميثاق، والذي يستند إليه استقرار المنظمة. ونحن لم نرغب في زيادة التوتر في العلاقات غير المريحة بين الجهازين، ولم نتمكن من اتخاذ القرار السليم بسبب مطالب قلة من الأعضاء. ونخشى أن يكون الثمن الذي سيبترتب علينا أن ندفعه باهظاً.

وفي الختام، يود وفدي أن يسجل اعتراضه الرسمي على أية محاولة لتطبيق أحكام الفقرة ٣ من المادة ٢٧ المتعلقة بحق النقض على استعراض لجنة بناء السلام.

**السير إمبر جونز باري** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

إن هذا اليوم يوم تاريخي. فقد توصلنا إلى اتفاق نهائي بشأن لجنة بناء السلام - بدون تصويت في الجمعية العامة، وبالإجماع في مجلس الأمن - وقيامنا بذلك، حققنا أول معلم رئيسي في عملية المتابعة لاجتماع القمة.

وينبغي لنا جميعاً أن نفخر بهذا النجاح. فقد قام كل منا بعمل شاق خلال الشهور الماضية من أجل التوصل إلى هذا الاتفاق. وكان على كل منا أن يقدم بعض التنازلات. وكان على كل منا أن يجد حلولاً خلاقاً لمسائل صعبة.

”إنشاء جهاز فرعي، وكذلك تعيين أعضائه يعتبر مسألة إجرائية“، وأن ”المادة ٢٧ تنطلق من التمايز بين المسائل الإجرائية القائمة على أساس الفصل الخامس وبين القرارات الموضوعية وفقاً للفصلين السادس والسابع“، وأن ”المواد من ٢٨ إلى ٣٢ يجب أن ينظر إليها كتعداد غير مستوفي لمسائل إجرائية“.

(تكلم بالإسبانية)

وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرار الجمعية العامة ٢٦٧ (د-٣) الذي اتخذ في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٤٩، يوصي مجلس الأمن بأن ينظر في إنشاء أجهزة فرعية جديدة كمسألة إجرائية.

وبالرغم من قوة حججنا هذه، فقد واجهنا خلال المفاوضات المقاومة المعتادة من جانب من يدافعون عن امتيازاتهم. وبالرغم من الطابع الإجرائي للقرار الذي نتخذه، فإن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وبغية المحافظة على حق النقض وتوسيعه، أصروا على أن تغير الجمعية العامة الواقع القانوني للقرار. وبهذه الطريقة، فإننا نضع سابقة خطيرة، سوف تترتب عليها النتائج التالية.

أولاً، إننا نزيد من الغموض المحيط بالحدود التي لم تكن أصلاً واضحة تماماً بين الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٢٧، وبصفة أعم بين الفصل الخامس وبين الفصلين السادس والسابع من الميثاق.

ثانياً، إننا نسمح لحق النقض بأن يدخل إلى الجمعية العامة من الباب الخلفي، حيث أن أي عضو من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يمكن أن ينقض الاستعراض الوارد ذكره في الفقرة ٢٧ من منطوق القرار.

ثالثاً، إننا نسمح للأعضاء الدائمين بأن تكون لهم اليد العليا في الأجهزة الفرعية التي ستنشأ في المستقبل مع علاقات مشتركة مع مجلس الأمن.

انضممنا إلى توافق الآراء من أجل إنشاء هيئة توجد فيها مصلحة مباشرة واستخدام مباشر للبلدان الأفريقية وللعديد من البلدان النامية الأخرى، وهي تقوم بمهمة نحن بأشد الحاجة إليها لسد فجوة في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وكما ذكرتم، السيد الرئيس، هذه مناسبة تاريخية. ولكن كان يمكن أن تكون أكثر أهمية لو أن القرار عكس بصورة أصح ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المنعقد في أيلول/سبتمبر. وتنص الفقرة ٩٧ من الوثيقة الختامية على أن الزعماء يوافقون على "إنشاء لجنة لبناء السلام باعتبارها هيئة حكومية دولية استشارية". وفي مقابل ذلك، فإن الفقرة ١ من قرار اليوم تنص على أنه يتم إنشاؤها وفقا للمواد ٧ و ٢٢ و ٢٩ من ميثاق الأمم المتحدة. وتشغيل لجنة بناء السلام كهيئة فرعية لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن من شأنه أن يعطيها صفة مزدوجة في تنظيمها، وعدم اتساق منطقي في عملها.

وسوف أقتصر على النواحي الوظيفية والسياسية وأدع جانباً الجوانب القانونية، لأن صديقي الطيب، الممثل الدائم لكوستاريكا، قد تناول هذا الجانب بشكل واف وعلى أفضل وجه.

إن الأهداف الرئيسية للجنة بناء السلام محددة في الفقرة ٩٨ من الوثيقة الختامية وتعكسها الفقرة ٢ من القرار ١٨٠/٦٠. ولكن الفقرة ١٦ من القرار تحدد الغايات الرئيسية للجنة. وتؤكد على أن تكون الغاية الرئيسية للجنة بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، والتي تكون قيد نظره الفعلي، هي تقديم المشورة إلى المجلس بناء على طلبه. وهذه الحالة الشرطية لم يتم النظر فيها أو الاتفاق بشأنها في الفقرة ٩٨ من الوثيقة الختامية. ويقيد ذلك، ضمناً، قدرات الأجهزة

ولكن أحداً لم يظلم بعمل أصعب من عملكم، أنتم وفريقكم، السيد الرئيس، وكذلك عمل زميلينا السفيرة لوي والسفير ماهيغا وفريقيهما. وبدون جهودكم الجماعية ودبلوماسيتكم وصبركم ورغبتكم في الاستماع إلى شواغل الآخرين، ما كان لنا أن نصل حيث وصلنا اليوم. وما كان لنا أن نصل إلى هنا بدون تعاون أعضاء الجمعية العامة. إن الاستحقاق يعود لكم ولنا جميعاً. واسمحوا لي أيضاً، سيدي، بأن أشير إلى أننا أحطنا علماً ورحبنا بما قلموه في بيانكم بشأن هذه المسألة صباح هذا اليوم.

لقد أنشأنا لجنة بناء السلام لكي تحدث تغييراً إلى الأفضل. وعندما تبدأ اللجنة عملها، ينبغي أن يكون ذلك بالتأكيد هو هدف كل من يعمل فيها. وأيد الاتحاد الأوروبي تأييداً قوياً مفهوم لجنة بناء السلام خلال العملية برمتها. ونرجو ونتوقع أن تعمل لجنة بناء السلام على تغيير الأمور إلى الأفضل بالنسبة للمجتمعات التي مزقتها الحروب.

ومع وجود لجنة بناء سلام فعالة، ستكون الأمم المتحدة في وضع أفضل لمساعدة بعض أضعف البلدان على وجه الأرض. وهذا إنجاز حدير باجتماع القمة وبهذا العام التذكاري. إننا نهنئكم، سيدي، ونهنئ رئيسي المشاورات غير الرسمية على مساعدتنا في تحقيق هذا الهدف اليوم.

**السيد سين** (الهند) (تكلم بالانكليزية): إننا، باتخاذ القرار بشأن لجنة بناء السلام، نفذ القرار الذي اتخذته رؤساء دولنا أو حكوماتنا في أيلول/سبتمبر، وملتزم بالموعد الأقصى لإنشائها، الذي حدد في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠).

ونشيد بكم، السيد الرئيس، على جهودكم، ونشيد برئيسي المشاورات غير الرسمية، سفيري تترانيا والداغمر ك على جهودهما. ويوجد بالتأكيد تحسن في النص، بما في ذلك إدخال الجمعية العامة كهيئة في ما يتعلق بعضوية اللجنة التنظيمية، مع أن هذا التحسن أقل بكثير مما يكفي وقد

وطبيعة مجلس الأمن، وأساليب عمل مجلس الأمن. وفي الواقع، من شأن القرار عن طريق إضافة الفقرة الفرعية (د) البسيطة أن يجب فعلاً قرار الجمعية العامة، مع آثار واضحة تترتب على تنشيط هذا الجهاز التداولي الرئيسي للأمم المتحدة - رغم أنه يفعل ذلك، بدون شك، تحت غطاء الشرعية.

لذلك، وبالترافق مع وضع شروط على المقاصد الرئيسية للجنة بناء السلام وعلى من بإمكانه أن يلتمس المشورة منها، سيجري تقليص هذه اللجنة، لتصبح هيئة لم تتوخاها يقينا الوثيقة الختامية بهذا الشكل. كنا نأمل من عمل لجنة بناء السلام أن يساعد في بلوغ إصلاح حقيقي وإعطاء الجمعية العامة دوراً منشطاً. ومع ذلك، ما زلنا نأمل أن تقدم لجنة بناء السلام، من خلال أعمالها الحقيقية، مساعدات ملموسة في حالتي الصراع وما بعد الصراع.

ويحدونا الأمل، باتخاذ هذا القرار، أن نكون قد تقيدنا بالإطار الزمني المحدد الذي طلب زعمائنا أن تنقيد به وبالمواعيد النهائية الأخرى التي تم احترامها بحزم إزاء عمليات أخرى للإصلاح.

**السيد أكرم** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن هذا القرار هو أول قرار رئيسي اتخذناه متابعة لقرارات زعمائنا في اجتماع قمة عام ٢٠٠٥. نعم، تمكنا من احترام المواعيد التي حددها زعمائنا لبدء لجنة بناء السلام عملها بحلول نهاية العام.

تعلق باكستان أهمية كبيرة على ذلك القرار، نظراً لأن مفهوم عمل الأجهزة الرئيسية الثلاثة وجميع الأطراف الفاعلة المعنية بحالات ما بعد الصراع بعضها مع بعض كان مفهوماً أول ما اقترحت به باكستان في مجلس الأمن بشكل اقترحنا إنشاء لجان مخصصة مشتركة. ونحن ممتنون جداً لكم، سيدي، ولنائي الرئيس اللذين عملاً بجهد كبير من أجل

الرئيسية والأطراف الفاعلة الأخرى في التعامل مع أنشطة بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وتنص الفقرة ١٢ (ج) على أن تقوم اللجنة التنظيمية بوضع جدول أعمال اللجنة الذي يستند إلى طلبات الدول الأعضاء التي تمر بظروف استثنائية تصبح معها على وشك الوقوع في صراع أو الانتكاس إليه، ولا تكون هذه الظروف مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وبالمثل، فإن الفقرة ١٢ (ب) تنص على أن تقوم اللجنة التنظيمية بذلك استناداً إلى:

”طلبات الحصول على المشورة المقدمة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة بموافقة دولة عضو معنية تمر بظروف استثنائية، تصبح معها على وشك الوقوع في صراع أو الانتكاس إليه، ولا تكون هذه الظروف قيد نظر المجلس وفقاً للمادة ١٢ من الميثاق“.

إن شرط ألا تكون الدول الأعضاء مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن هو شرط لا بد منه لطلب مشورة لجنة بناء السلام. ولكن أنشطة بناء السلام لا ينبغي أن تنتظر إلى حين لا تكون الدول مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. بل ينبغي أن يبدأ الإنعاش في فترة ما بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك إعادة البناء وجهود بناء المؤسسات بمجرد استقرار الحالة. إن تقييد إمكانيات الحصول على مشورة اللجنة سوف يؤدي عملياً إلى ثني الدول عن التوجه إلى لجنة بناء السلام.

وقد اتخذ مجلس الأمن قراراً سيصبح بموجبه كل الأعضاء الدائمين أعضاء في اللجنة التنظيمية (قرار مجلس الأمن ١٦٤٦ (٢٠٠٥)) وكان ذلك من قبيل الآثار التعاقبية المفترضة. فبعد أن أبلغنا بتقديم مشروع قرارين مماثلين، بلغنا الآن بأن مشروع قرار إضافياً عرض على مجلس الأمن. ويحمل ذلك مغزى هاماً بالنسبة لدور الأعضاء غير الدائمين،

وبقية أحكامه - الفقرتان ١٣ و ١٤ على الأخص - فضلا عن قرار اجتماع القمة روحا ونصا.

ثالثا، في ما يتعلق بتشكيل اللجنة التنظيمية، انطلقنا من الافتراض بأنها لجنة عملية الطابع، وبأنها تضم بالتالي أعضاء من مجلس الأمن على أن يشمل ذلك أعضاء دائمين وغير دائمين. ومن شأنها أيضا أن تضم أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتشمل البعد الإنمائي، وأن تضم ممثلين عن كبرى البلدان المساهمة بقوات وبأموال. وتلبية لشواغل بعض زملائنا إزاء إمكانية وجود تمثيل إقليمي أقل، وافقنا على انضمام أعضاء من الجمعية العامة أيضا بغية إيجاد توازن بين التمثيل العملي والتمثيل الإقليمي العادل.

علاوة على ذلك، لا بد لي من القول بكل ما أمكنني من تشدد إننا ما فتئنا نعارض وجود أعضاء دائمين في لجنة بناء السلام، وحتى في أي جهاز آخر للأمم المتحدة. ونحن ندرك، مع ذلك، الإجراءات التي اعتمدها مجلس الأمن حيث أن القرار الإضافي (قرار مجلس الأمن ١٦٤٦ (٢٠٠٥)) يتعارض بوضوح مع روح القرار الذي اتخذناه في الجمعية العامة وينص على وجود أعضاء دائمين من بين الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن. ونعتبر أن هذا التطور في مستهل عمل لجنة بناء السلام هو التطور الذي يؤسف له أشد الأسف.

ولكن إذا كان هناك إصرار من جانب الأعضاء الدائمين الخمسة على تمثيلهم الدائم في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، فإنني أؤكد أن بلدانا أخرى تسهم بطرائق أخرى - على سبيل المثال، وضع حياة أبنائها وبناتها في خطر من خلال التبرع بقوات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - ربما تستحق أن تعامل بالتساوي مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وضع هذا القرار. وحاولنا من خلال المفاوضات والمشاورات غير الرسمية أن نسهم في صياغة القرار.

لقد قبلنا القرار لأنه اتخذ على أساس توافق الآراء، ونعتقد أن مبدأ توافق الآراء يجب تطبيقه على جميع القرارات المتعلقة بالإصلاح. والواقع أننا واجهنا عدة صعوبات إزاء أحكام النص المعتمد، وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتوضيح موقفنا في بعض الجوانب الهامة.

أولا، في ما يتعلق بإنشاء لجنة بناء السلام، ما زلنا نقول إن اجتماع القمة أنشأ اللجنة، بالفعل. لذلك نفسر الفقرة ١ من المنطوق التي تنص على العمل بالتزامن مع مجلس الأمن، بأنها وضعت مجرد بدء عمل لجنة بناء السلام، بدلا من إنشائها. ونعتقد أن ذلك يشكل تمايزا تقنيا هاما.

ثانيا، ما زلنا نقول إن أدوار الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والتفاعلات بينها - مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - يجب أن تكون عادلة ومتوازنة، ومتزامنة. وكل حالة من حالات ما بعد الصراع لها أبعادها الأمنية ولها أبعاد شغلت بالسلام والتنمية، وكل جهاز ووكالة من أجهزة ووكالات الأمم المتحدة التي تضطلع بدور ما يجب تمكينها من الاضطلاع بذلك الدور بطريقة عادلة وكاملة، بدلا من حد أو تقييد عملها بقوانين يضعها، على سبيل المثال، مجلس الأمن. والواقع أن هذا العمل المشترك هو القيمة المضافة التي توفرها لجنة بناء السلام. وإذا لجأ مجلس الأمن أو أي جهاز رئيسي آخر إلى وضع قوانين حصرية تتعلق بأنشطة تلك الهيئة، فإن من شأن اللجنة، برأينا، أن تصبح زائدة عن الحاجة. ولا يسعنا توفير التعاون بين مكونات النظام بأسره لبلوغ هدف إعادة الإعمار وتحقيق السلام في مرحلة ما بعد الصراع إلا بالعمل معا. لذلك نعتقد بوجود تنافر بين الفقرة ١٦ من القرار

ونحن ندرك بأن قيام الجمعية العامة باختيار سبعة أعضاء إضافيين يشكل آلية للتعويض الجغرافي بالنسبة لتلك المناطق التي تستثنى أو تمثل تمثيلاً ناقصاً في مجمل التمثيل العام في اللجنة.

ومع ذلك، فإننا نأسف لأن الأمانة العامة لم تتمكن من استكمال إعداد قائمة المتبرعين بالأموال التي طلبها العديد من الوفود خلال المشاورات. ونثق بأن الأمانة العامة ستتمكن من إعداد القائمة قبل موعد اختيار أعضاء اللجنة التنظيمية نظراً لأن شفافية العملية ذات أهمية أساسية.

وأخيراً، يلاحظ وفدي، كما أشير من قبل، أن هناك اختلافاً كبيراً بين النص الإنكليزي والنص الإسباني للقرار.

وإلى جانب مسألة الترجمة، فإن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ينبغي ألا يشعروا بأنهم ملزمون بأن يكونوا أعضاء في اللجنة التنظيمية. وينبغي ألا يكون الأثر التعاقبي تلقائياً أو أن يفسر كسابقة على أساس القرار الذي اتخذ اليوم.

وبالإضافة إلى هذه الإيضاحات، فإننا نعرب عن أملنا أن تكون لجنة بناء السلام الجديدة ناجحة ونافعة للمجتمع الدولي، وخصوصاً لتلك الدول التي عانت من الصراعات في السنوات الأخيرة.

**السيد مورير (سويسرا)** (تكلم بالفرنسية): ترحب سويسرا باتخاذ القرار ١٨٠/٦٠ بشأن لجنة بناء السلام، الذي يمثل معلماً في طريق تنفيذ القرارات التي اتخذها رؤساء دولنا أو حكوماتنا خلال اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

عقب انتهاء صراع ما، فإن الأطراف الفاعلة الرئيسية في ميادين بناء السلام، والمساعدة الإنسانية، والتنمية، يجب أن تعمل معاً لبناء البلد. وهذه الأطراف الفاعلة المختلفة، بما فيها المؤسسات، والدول، ومنظمات المجتمع الإنساني، تضطلع بعملها على نحو متزامن. ولذلك،

وعلى أية حال، فإننا نحثكم، السيد الرئيس، على التوفيق بين روح هذا القرار وبين الإجراءات التي اتخذت للتو في مجلس الأمن، لكي تتمكن من بدء عمل لجنة بناء السلام بداية صحيحة، وبدون تشويه القرار الذي اتخذناه اليوم بتوافق الآراء في هذه القاعة.

**السيد بيروغا (المكسيك)** (تكلم بالاسبانية) إن المكسيك تسلم بالأهمية الأساسية لإنشاء لجنة بناء السلام في أسرع وقت ممكن. وهو مهم بصفة خاصة للبلدان الخارجة من حالات الصراع، والتي تحتاج إلى ذلك الدعم من المجتمع الدولي بينما تمضي نحو ترسيخ السلام الدائم والمستدام. وقد تعهد رؤساء دولنا أو حكوماتنا بأن تصحح اللجنة عاملة قبل نهاية العام، ومن واجبنا أن نفي بهذا الالتزام.

وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، وأن أشكر رئيسي عملية المشاورات، الممثلين الدائمين لكل من ترازيا والسداترك، على جهودكم المستمرة للوصول إلى خاتمة ناجحة. إن النتائج تعكس التزامكم باللجنة، والأهم من ذلك، التزامكم بأهمية الجمعية العامة ودورها المركزي.

وكغيرنا من الوفود، بما فيها عدد من وفود أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أكدنا خلال المشاورات على أهمية ألا تصحح اللجنة التنظيمية هيئة ذات تمثيل ثابت. بل ينبغي أن يعمل أعضاؤها بالتناوب، وأن يتم تمثيل جميع مناطق العالم بطريقة متوازنة.

وخلال عملية التشاور، أيدنا مبدأ أن تقوم الجمعية العامة باختيار أعضاء فئتين من الأعضاء في اللجنة - المتبرعون الرئيسيون بالأموال، والمساهمون الرئيسيون بالقوات والشرطة المدنية - من مجموعة متبرعين أوسع من المجموعة التي حددها القرار في النهاية. ونعتقد أن حصر القائمة في عشرة متبرعين أمر غير عملي لأن ذلك يمنع قيام التعاون. وهو أيضاً غير منطقي من زاوية المنظور السياسي.

داخلية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن من المهم أن نتصدى للأسباب الجذرية لهذه الصراعات في الوقت المناسب.

لقد قرر وفدي الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/60/L.40 لكي لا نعيق إنشاء لجنة بناء السلام بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ونحن راعينا، كأمر أساسي، الاهتمام بلجنة بناء السلام الذي عبرت عنه البلدان الأفريقية الشقيقة، التي عانت شعوبها بشكل مباشر من ويلات الصراعات المسلحة، وتأججت هذه الصراعات في حالات عديدة، بفعل شراهة أطماع الشركات المتعددة الجنسيات والقوى التي لديها مخططات استعمارية للهيمنة.

ومع ذلك، لا يزال وفدي قلق تجاه بعض عبارات القرار. وتوخياً للاختصار، سأقتصر هنا على التعبير بوضوح عن عدم ارتياحنا العميق للفقرة الديباجية الثانية والفقرة الأولى من منطوق القرار.

بالنسبة للفقرة الديباجية الثانية، أود أن أوضح بأن التحفظات المحددة التي أعربت عنها كوبا في تعلييل موقفها عندما اعتمدت الجمعية العامة الوثيقة الختامية في ١٣ أيلول/سبتمبر لا تزال قائمة. وقد استندت ملاحظتنا إلى جوانب نقص وضعف في الوثيقة وإلى أحكامها المثيرة للجدل، التي لا تستجيب إلا لمصالح عدد قليل من البلدان. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد بوضوح شديد على أن المرونة التي أبدتها وفدنا اليوم لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على الموقف الذي قد تتخذه كوبا في أية مفاوضات في المستقبل قد تجري فيها محاولات لتجسيد النص الوارد في الفقرة الديباجية الثانية.

وبالنسبة للفقرة الأولى من منطوق القرار، نكرر الإعراب عن قلقنا تجاه غموضها، الناجم عن إنشاء لجنة بناء السلام من جانب جهازين رئيسيين للأمم المتحدة، هما

فإن سويسرا أيدت دائما نموذجاً يوازن بين مصالح الأمن والتنمية. إن نموذج المراحل المتتابعة المقترح ليس ثمة ما يؤيده على أرض الواقع، وللأسف، فإن آفاقه محدودة.

وقد عبر العديد من الدول الأعضاء عن تحفظات مماثلة تتعلق بالإفراط في مركزية دور مجلس الأمن. وبالتالي، فإننا نأسف لأن الفقرة ١٦ تولى مثل هذه الأهمية البالغة لمجلس الأمن، ولأن لجنة بناء السلام لا يمكنها تقديم المشورة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلا في مرحلة لاحقة.

وهناك شاغل آخر ما زال قائماً بالنسبة لسويسرا وهو ضمان التمثيل الفعال إلى أقصى حد ممكن للبلدان التي تتبرع أكثر لأنشطة بناء السلام، بما في ذلك التبرعات الطوعية للوكالات والصناديق والبرامج. والقرار الذي اتخذ اليوم يعتبر منعياً أكثر منه جامعاً. ولذلك، فإن سويسرا تفسر الفقرتين ٤ (ج) و ٤ (د) بأن قائمة المتبرعين الرئيسيين العشرة ستستثنى منها البلدان التي هي أصلاً أعضاء في اللجنة بحكم كونها أعضاء في مجلس الأمن أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لقد نجحنا اليوم في ملء فجوة مؤسسية. ولا يزال يتعين مواجهة تحدي دمج الأمن والتنمية. وقد انضمت سويسرا إلى توافق الآراء اليوم من أجل إتاحة فرصة للإصلاح ولدور الأمم المتحدة في بناء السلام. وستقع على عاتق اللجنة المسؤولية تجاه الدول الأعضاء عن ضمان أن يكون العمل بالمشاركة وأن يؤخذ منظور التنمية بعين الاعتبار في حالات بناء السلام. وعندما تبدأ لجنة بناء السلام عملها، سندرك حينذاك ما إذا كان القرار الذي اتخذناه اليوم يستحق أن نعتبره تاريخياً.

**السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالاسبانية):** إن كوبا تتفهم أهمية تقديم المساعدات والتعاون، بدون دافع المصلحة الذاتية، إلى بلدان خارجة من صراعات مسلحة

ثانياً، تتمثل ولاية اللجنة في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع في عملية التعافي ومنعها من العودة ثانية إلى الصراع.

ثالثاً، في الحالة الخاصة ببلد بعينه، يجري تنشيط عمل اللجنة بطلب رسمي من الحكومة الوطنية للبلد المعني، ويجري ضمان السيطرة الوطنية على زمام الأمور في عملية بناء السلام بكاملها.

رابعاً، ينبغي أن تعالج لجنة بناء السلام الأنشطة الاقتصادية وأنشطة إعادة الإعمار في حالات ما بعد انتهاء الصراع، ولذلك، ينبغي ألا تعالج حالات ما قبل الصراع، بما فيها حل الصراع.

خامساً، تحدد اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام جدول أعمال لجنة بناء السلام على أساس طلبات المشورة المقدمة من الهيئات ذات الصلة - الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن - بموافقة الدولة العضو المعنية.

سادساً، لا توجد عضوية دائمة في لجنة بناء السلام.

سابعاً، نشدد على أن مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في المسائل الخاضعة بصورة أساسية للولاية الوطنية لأية دولة هي مبادئ مهمة جداً ويجب التقيد بها تقيداً صارماً في عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وفي جميع الأعمال التي تقوم بها لجنة بناء السلام في ما يتعلق بالحالة الخاصة بالبلد المعني.

**السيدة ميلر (جامايكا)** (تكلمت بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئكم يا سيدي على العمل الذي أنجزتموه في إعداد النص التوافقي المعروض علينا. فهذا النص يتضمن عناصر إيجابية عديدة.

الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولا يزال وفد كوبا يعتقد أن لجنة بناء السلام كان ينبغي أن تنشئها الجمعية العامة وحدها، التي تمثل فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وينبغي أن تقدم تقاريرها إلى الجمعية فحسب. وإننا لا ننكر الدور الذي قد يقوم به مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في اللجنة، في إطار ولاية كل منهما التي حددها الميثاق.

ونأمل ألا تؤدي الازدواجية، التي ستبدأ لجنة بناء السلام العمل في إطارها، إلى أن يصبح مجلس الأمن الهيئة التي توجهها. والأمر متروك الآن لأعضاء الأمم المتحدة للتأكد من أن هذا لن يحدث ولا اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية في هذا المجال.

أخيراً، نذكر بأن الأمم المتحدة تقوم على مبدأ تساوي الدول الأعضاء في السيادة. وفي هذا السياق، نحث بقوة على الحفاظ على هذا المبدأ وعلى أن يبقى راسخاً في أذهاننا في عملية إصلاح مؤسسات الأمم المتحدة الراهنة.

**السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية)** (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيدي وأشكر الرئيسين المشاركين، السفارة لوي ممثلة الدنمرك والسفير ماهيغا ممثل تزانيا، على عقدكم عدة جلسات لتمكيننا من التعبير عن وجهات نظرنا بشأن مسألة لجنة بناء السلام.

انضم وفدي إلى توافق الآراء بشأن القرار ١٨٠/٦٠، الذي اتخذ للتو في إطار البندين ٤٦ و ١٢٠ من جدول الأعمال، لتفعيل القرار الذي اتخذته اجتماع القمة العالمي، المعقود عام ٢٠٠٥، بإنشاء لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية. وقد فعلنا ذلك على أساس فهمنا التالي.

أولاً، ستترشد لجنة بناء السلام بالجمعية العامة في النهوض بأعمالها ووظائفها وولاياتها وعملية استعراضها.

ولنا تحفظات مماثلة على الفقرة ٢٧ من منطوق القرار، لأننا نعتقد أن عملية الاستعراض ينبغي أن تجري في الجمعية العامة فحسب. ولنا تحفظات أيضاً على الفقرة ١٦ من منطوق القرار، التي نرى أنها مقيدة. وهذه النصيحة ينبغي أن توجه أيضاً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نظراً للدور الهام جداً الذي يتوقع أن يؤديه في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

ويساورنا القلق أيضاً تجاه عملية اختيار اللجنة التنظيمية لأنها، بصيغتها المحددة في الفقرة الفرعية ٤ (أ) من منطوق القرار، تميز بين مختلف الفئات، حيث تسمح باختيار البعض بينما تنص على انتخاب آخرين.

وتوحي العبارات المستخدمة في الفقرة ٦ من منطوق القرار بإمكانية وجود عضوية دائمة في اللجنة.

إن جامايكا لا تؤيد أي عضوية دائمة في اللجنة، ونشعر أيضاً بخيبة أمل من وجود افتراض بأن العضوية في اللجنة ينبغي أن تكون من صلاحيات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وفقاً للفقرة ٤ (أ) من المنطوق.

أخيراً، تؤيد جامايكا بدء اللجنة بمزاولة أعمالها. في تاريخ مبكر. وفي ذلك السياق، ندعو إلى إتاحة التمويل اللازم بسرعة للجنة. وهذا يتضمن أيضاً تمويل مكتب دعم بناء السلام المقترح.

**السيد يانبيث - بارنوفو (إسبانيا) (تكلم**

بالأسبانية): أود أولاً أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي.

إنني أعرب عن تقدير وفدي الخالص للجهود الدؤوبة التي بذلتها، سيدي، بصفتكم رئيساً، بالتعاون الفعال من ممثلي الدائمك وجمهورية ترازيا المتحدة الدائمين بصفتكما الرئيسين المشاركين للمشاورات غير الرسمية للجمعية العامة بشأن إنشاء لجنة بناء السلام. وبفضل هذه

ونود أيضاً أن نشيد بالرئيسين المشاركين، الممثل الدائم للدانمرك والممثل الدائم لترازيا، على أعمالهما. وأن نتوجه بالشكر اليهما.

انضم وفد جامايكا إلى توافق الآراء بشأن القرار ١٨٠/٦٠ المتعلق بلجنة بناء السلام، نظراً لالتزامنا بأهداف ومقاصد اللجنة. ونحن نرى أن لجنة بناء السلام أداة هامة في التشجيع على اتخاذ نهج متسق ومنسق تجاه التنمية المستدامة وإعادة الإعمار وإعادة تأهيل البلدان الخارجة من الصراع، مما يؤدي إلى تعزيز السلم والأمن في هذه البلدان. والعديد من هذه البلدان بلدان أفريقية، وندعم جميع الجهود التي تبذل في الإطار الدولي لتعزيز السلام والاستقرار وإعادة الإعمار الاقتصادي فيها.

وأثناء المشاورات السابقة بشأن الأساليب التي تحكم عمل اللجنة، أعربت جامايكا عن وجهة نظرها إزاء ضرورة ممارسة حذر شديد في الحفاظ على الدور المركزي للجمعية العامة، تمشياً مع مبادئ الميثاق، ولا سيما المادة ١٠. وفي حين نسلم بأنه أعطي للجمعية العامة دور في مسؤوليات الإبلاغ وعضوية اللجنة التنظيمية، يساورنا قلق من أن القرار أعطى دوراً مهيماً جداً لمجلس الأمن في عمل لجنة بناء السلام، لا سيما من حيث السيادة ومسؤوليات الولاية. وكان ينبغي أن تكون هذه المسؤوليات بصورة صحيحة من اختصاص الجمعية العامة وحدها، مما يعزز موقفها المركزي في المنظمة.

لهذه الأسباب، لدينا تحفظات على الفقرة الأولى من منطوق القرار التي تخول مجلس الأمن اتخاذ إجراء يتزامن مع إجراء الجمعية العامة في تفعيل اللجنة. فهذا يقوض الدور البارز للجمعية العامة داخل النظام الذي أنشئ بموجب الميثاق.

ونود أيضا أن نبين أهمية الفقرة ٢٧، التي تنص على أنه سيتم إعادة استعراض الأحكام الواردة في القرار بعد خمس سنوات من اتخاذ القرار لكفالة أن تبقى الأحكام سليمة، للوفاء بمهام اللجنة.

وباختصار، إن دور الأمم المتحدة، بإنشاء لجنة بناء السلام، يتعزز في إعادة إعمار البلدان الخارجة من حالات الصراع وإنعاشها وتنميتها. وهذه بدون شك أخبار جيدة للمجتمع الدولي بأسره، وبخاصة لجميع الشعوب التي هي بحاجة كبيرة إلى اهتمامنا ودعمنا المستدام، لا سيما في أفريقيا وفي أجزاء أخرى من العالم النامي.

**السيد لوفالد (النرويج)** (تكلم بالانكليزية): لقد عززنا الأمم المتحدة اليوم باتخاذ القرار المعني بلجنة بناء السلام. ولكن المهم كذلك أننا، أصبحنا قادرين أكثر على مواجهة حالات ما بعد الصراع المعقدة.

تود النرويج أن تشكركم، السيد الرئيس، والرئيسين المشاركين للمشاورات غير الرسمية، الممثلين الدائمين للدائمك وجمهورية ترازيا المتحدة، على العمل الممتاز الذي اضطلعتم به للوصول بنا إلى نتيجة في ما يتعلق بلجنة بناء السلام، وعلى الطريقة الصبورة والمفتوحة والشفافة والشاملة التي أدرتم بها دفة المشاورات. وقد شددنا أثناء المشاورات على ضرورة تحلي لجنة بناء السلام بالمرونة التي تتطلبها لتعمل بكفاءة، ونعتمد أن القرار الذي اتخذناه للتو يرسى أساسا جيدا لعملها.

لذلك أسعد النرويج المشاركة في اتخاذ القرار وهي تعترم الالتزام الصادق بعمل لجنة بناء السلام. وقد نوهنا في مناسبات عديدة بأن نجاح لجنة بناء السلام سيقاس بقدرتها على الوفاء بعملها، وأن إحدى المهام الرئيسية للجنة التنظيمية تتمثل في تعبئة الموارد على نطاق واسع لا لصندوق بناء السلام فحسب، وإنما أيضا للبلدان التي تمر بمرحلة

الجهود أعطت مساعي الجمعية ثمارها في إطار الجدول الزمني المحدد في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

وإلى جانب الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي، ما فتئت إسبانيا تؤيد بعزم إنشاء لجنة بناء السلام في نهاية هذا العام، لأننا نعتقد أن البدء الفوري لأعمالها سيساهم إسهاماً حاسماً في كفالة اضطلاع المجتمع الدولي بعمل منسق وفعال في السياق المعقد والدقيق لمرحلة ما بعد الصراع، حيث يبقى خطر تجدد المواجهات ماثلاً.

وقد كان من الضروري توفر آلية مؤسسية مكرسة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من حالات الصراع. واتخاذ هذا القرار بدرجة كبيرة جدا من توافق الآراء، أتخذت خطوة حيوية في عملية إصلاح المنظمة. ووفدي يحمي هذا، ونعتمزم المشاركة بنشاط في عمل اللجنة التي أنشأناها للتو فعلا.

وأود أن أدلي ببضع ملاحظات على القرار الذي اتخذناه للتو. بصرف النظر عن تأييد الملاحظات التي أدلي بها عن النسخة الإسبانية للوثيقة A/60/L.40، أود أن أشدد على جوانب محددة تكنسي أهمية خاصة بالنسبة لوفدي. وأشير بصورة خاصة إلى تكوين اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، كما جاء في الفقرة ٤ من منطوق القرار. ونفهم حقا أن من الأساسي كفالة تجديد وتناوب متوازنين بصورة جيدة بين أعضاء اللجنة التنظيمية، كي يتسنى لكل البلدان القادرة على تقديم مساهمة قيمة لعملها القيام بذلك بالفعل. لذلك يؤيد وفدي كلمتكم، السيد الرئيس، عندما عرضتم مشروع القرار هذا الصباح وأشرتم إلى الحاجة إلى التحديث الدوري لقائمة البلدان التي تحتل الصدارة في المساهمة بالأموال وبالقوات. وسيكون هذا من دون شك حافزا ثابتا للدعم الوطني لجهود الأمم المتحدة.

واسع. ونظّل ملتزمين بوجهة النظر تلك، وسنعمل على تحقيقها التام.

إلا أن هناك عنصرين في القرار الحالي لم يتم، برأينا، حسمهما بصورة كافية في المشاورات التي أجريت، وهما التفاعل بين لجنة بناء السلام والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، والجهود المتوقعة بذلها للاتفاق على تكوين اللجنة التنظيمية.

وبشأن هاتين المسألتين، جاءت الصيغة النهائية للنص أقل من توقعات عدد كبير جدا من الدول الأعضاء، بما في ذلك دولتي. فالنص الخاص بهاتين المسألتين يثير تساؤلات خطيرة.

أولا، إن تفاعل لجنة بناء السلام مع الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة غير متوازن، حيث تم تضخيم دور مجلس الأمن بشكل كبير. ولا يمكن التشكيك في أن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن مسألتَي السلم والأمن، وهو ما يحدده الميثاق. ولكن عند تنفيذ أنشطة في مجال بناء السلام، كنا ننتظر دورا أكبر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، خاصة إذا كنا نتوخى مجلسا دائما يتم إصلاحه، وهو ما تسعى إليه البرازيل وبلدان أخرى عديدة.

ثانيا، في ما يتعلق بتكوين اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، لم يتم التعبير بشكل كامل عن مبدئين رئيسيين ينظمان العضوية في أجهزة الأمم المتحدة - وهما المشاركة من خلال الانتخابات وضمان التوزيع الجغرافي العادل. فالجهاز التمثيلي والشرعي بحق يجب أن يقوم على التقيد بهذين المبدئين. ومن المثير للقلق في حقيقة الأمر أنه لم يُترك للأعضاء عند إنشاء هذا الجهاز الجديد خيار سوى القبول بنظام يتعلق بفئات محددة للاختيار من عدد ضئيل من أسماء مدرجة في قائمة واحدة.

انتقالية. وفي هذا الصدد، يسرني أن أؤكد أن الحكومة النرويجية تعزم المساهمة بما مجموعه ٣٠ مليون دولار في صندوق بناء السلام.

أخيرا، أمل أن يهيئ الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم الطريق لاتخاذ إجراء مماثل في الأيام القليلة المقبلة حيال القضايا الملحة الأخرى أيضا، بما في ذلك مسائل الميزانية والإصلاح الإداري ومجلس حقوق الإنسان.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل النرويج على المساهمة النرويجية المزمع تقديمها إلى صندوق بناء السلام.

**السيد ساردنبرغ** (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): لقد شاركت البرازيل في اتخاذ القرار ١٨٠/٦٠ بشأن تنفيذ القرار الخاص بلجنة بناء السلام. وقد فعلنا ذلك استنادا إلى ضرورة سد الثغرة المؤسسية لتنسيق الأنشطة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي المطلوبة لتوطيد واستدامة السلام في حالات ما بعد الصراع، وكذلك المساعدة في درء الحالات التي تدفع بالبلدان إلى السقوط في هاوية الصراعات الجديدة أو المتجددة.

وينبغي للجنة بناء السلام أن تولد تنسيقا أكبر بين أجهزة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة، وكذلك بينها وبين المؤسسات المالية الدولية، لدعم أنشطة بناء السلام الأكثر تركيزا وفعالية.

والبرازيل مقتنعة بأنه لا يمكن تحقيق سلام طويل الأمد في أي بلد ما لم تعالج الأسباب الجذرية للصراع وما لم يتخذ إجراء فعال صوب التنمية المستدامة. وقد بينت البرازيل مرارا وتكرارا في الجمعية العامة، وكذلك في مجلس الأمن، أهمية توسيع مفهوم الأمن ليشمل تدابير تحسين الصحة والتعليم ومكافحة الفقر والجوع والبطالة. وينبغي أن تسير أنشطة بناء السلام بموازاة أنشطة حفظ السلام على نطاق

اللحظة الهامة. فلقد حققنا أمل زعمائنا من خلال اتخاذ القرار قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وتأمل كندا ونيوزيلندا وأستراليا - كما أعلم أنكم تأملون ذلك أيضا - أن نتمكن جميعا من اغتنام هذا الزخم لتنفيذ مجمل جدول أعمال الإصلاح في الوقت المناسب.

ونود بصفة خاصة أن نتوجه بالشكر ليس إليكم، يا سيدي، وإلى مكتبكم فحسب، بل أيضا إلى الرئيسين المشاركين الرائعين للمشاورات غير الرسمية - إلين لوي وأوغوستين ماهيغا - على قيادتهما وما قاما به من أعمال بلا كلل. فلقد نالا بالفعل مجدا كبيرا، على عكس البعض منا، وهو ما يؤسفني ذكره، ممن سمحوا في أحيان كثيرة للاختلافات بأن تحدد نبرة المناقشة. وشهدنا اليوم الكثير من ذلك. ولا نعتقد كندا ونيوزيلندا وأستراليا أن المداخلات التزاعة إلى الانتقاد التي سمعنا اليوم كثيرا منها تعبر عن حماسة الأغلبية الساحقة في هذه القاعة، ناهيك عن الأهمية التي توليها جماهيرنا ومجتمعاتنا المدنية لهذا التدبير البالغ الأهمية.

إننا نعتقد، على سبيل المثال، أن السفيرين لوي وماهيغا قد أديا عملا رائعا من خلال التوصل إلى تسويات بشأن المسألة الأكثر صعوبة - وهي عضوية اللجنة التنظيمية. وفي الوقت ذاته، نود أن نذكر الدول بأن اللجنة التنظيمية ستكون بشكل أساسي هيئة إدارية. فينبغي عدم المبالغة في دورها أو تضخيم حجمه. وكان كل ذلك مادة للكثير من تعليقات هذا الصباح.

إن العمل الحقيقي للجنة بناء السلام سيتم إنجازه في الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها. وستتابع أداء اللجنة ونحكم عليها حسب أعمالها. ونحن نتطلع إلى أن تبدأ أعمالها القيمة في أقرب وقت ممكن، ونشكركم مرة أخرى، يا سيدي، أنتم والسفيرين لوي وماهيغا على العمل الرائع الذي قمتم به.

وبالنسبة إلى مسألة التوازن الجغرافي، تعتبر البرازيل أن الفئة التي تم تحديدها في الفقرة ٤ (هـ) من المنطوق تحقق هدف تصحيح التفاوتات الجغرافية التي سنتجم عن عملية اختيار الأعضاء في فئات أخرى. ويجب شغل عضوية الفئة الخاصة بالبند الفرعي (هـ) بطريقة تسمح للجنة التنظيمية بأن تتقيد بمبدأ التوازن الجغرافي في تكوينها الشامل.

ختاما، أود أن أعرب عن قلقي إزاء الصعوبات المحتملة التي قد تنتظرنا في تنفيذ الجمعية العامة لهذا القرار. فالنظام المختار لتحديد تكوين اللجنة التنظيمية يتيح فرصاً ويوفر ضمانات لتمثيل مجموعة صغيرة ومتوقعة من البلدان، بينما لا يوفر مثل هذه الضمانات لبلدان أخرى. ومن المنتظر أن يترك نظام مثل هذا أثراً في عمل لجنة بناء السلام ذاتها.

ورغم النواقص الخطيرة في النص، قررت البرازيل الانضمام إلى الآخرين في اعتماده. ولقد فعلنا ذلك لاعتقادنا الراسخ بأن لجنة بناء السلام هي منذ زمن بعيد هدف للبلدان النامية، التي تعاني أشد المعاناة من حالات الصراع ولديها حاجة ماسة إلى أنشطة فعالة للإنعاش بعد الصراع. فالبلدان النامية هي التي ستتمتع بأكثر الفوائد من مشورة لجنة بناء السلام. والموقف الذي اتخذناه للتو في هذه القاعة هو لدعم تلك الطموحات.

**السيد داووث (أستراليا)** (تكلم بالانكليزية): يشرفني بالطبع أن أتكلم مرة أخرى باسم كندا ونيوزيلندا، وكذلك باسم بلدي، أستراليا.

أود، يا سيدي، أن أعرب مباشرة عن ترحيب بلداننا الكبير باتخاذ القرار ١٨٠/٦٠ هذا الصباح، وهو القرار الذي يؤسس طرائق عمل لجنة بناء السلام. وأود أن أعرب أيضا، وبصراحة، عن خيبة أملي حيال قدر كبير من لهجة المناقشة هذا الصباح، التي كانت في مجملها أقل حماسة بكثير مما ينبغي، فهي في رأينا أقل حماسة بكثير مما تقتضي هذه

خاصة على الدور الهام الذي يتعين أن تقوم به المؤسسات المالية الدولية التي تسعى لتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر. ويجب أن تضمن هذه الاستراتيجيات وجود الصلة الضرورية بين الأنشطة التي تقوم بها السلطات الوطنية، وبين دعم الجهات المانحة، والجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض معدل الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. كما أن من الأمور العاجلة إنشاء صندوق متعدد الأطراف لبناء السلام بغية إتاحة الموارد اللازمة لأنشطة بناء السلام في المستقبل وبمبالغ كافية لعمليات الانتعاش.

ولا مجال للشك في أن نجاح لجنة بناء السلام سيؤدي إلى إشراك جميع الأطراف ذات الصلة. ولا غنى عن اتسامها بطابع تشاركي وشامل لكفالة اشتراك الجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والمحلي في أعمالها. وتتفق جميع الوفود على أن المشاركة الدولية في أعمال اللجنة من الأهمية بمكان. وقد ثبت أن عدم فهم الأحداث كما تجري على أرض الواقع يؤخر أو يحول فعليا دون إيجاد حلول دائمة للصراعات ويسهم في فشل بعض المشاريع الإنمائية في دولنا.

إن وفدي تحذوه آمال عظيمة. وسوف تؤدي الانتخابات الوشيكة الانعقاد في بلدي سريعا إلى اختيار قادة جدد يتحملون عبء المسؤولية عن التصدي للمشاكل الاجتماعية-الاقتصادية في ظل أوضاع شبيهة بحالات ما بعد انتهاء الصراع. وسوف يعملون بالطبع في تعاون مع المجتمع الدولي. ومن ثم فإن مصالح هايتي في هذا الصدد جلية، بل قد تكون هايتي أولى حالات الاختبار لهذه العملية. وتعرب السلطات الهايتية بالفعل عن رغبتها في المشاركة بهمة في أعمال لجنة بناء السلام، التي ينبغي أن تركز على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وعلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية المتهاوية.

**السيد أزور (هايتي)** (تكلم بالفرنسية): لقد انضم وفد هايتي إلى توافق الآراء. واتخاذ القرار ١٨٠/٦٠ يمثل نجاحا للمجتمع الدولي. فهو يترجم إلى واقع الإدارة التي عبر عنها زعماءنا في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة الذي عُقد في أيلول/سبتمبر. وتوافق الآراء التاريخي الذي تحقق اليوم خطوة ضرورية في عملية إصلاح المنظمة.

وفي ذلك الصدد، نشيد بمبادرة الأمين العام ونرحب بالجهود الحثيثة التي بذلها رئيس الجمعية العامة والرئيسان المشاركان للمشاورات غير الرسمية خلال المفاوضات المكثفة التي أفضت إلى إنشاء لجنة بناء السلام.

إن لجنة بناء السلام مكلفة بشغل فراغ مؤسسي كبير في منظماتنا وهي مصممة لذلك. فالتجربة السابقة كانت قد ألفت الضوء على الصعوبات التي يواجهها المجتمع الدولي في الانتقال من الحرب إلى السلام الدائم في الدول التي عانت من الصراع. وبوصف اللجنة هيئة حكومية دولية استشارية، فإنها مطالبة بالتشديد على الحاجة إلى نهج منسق ومتناسك ومتكامل لبناء السلام بعد الصراع من أجل استعادة السلام الدائم وتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع ودعم جهودها في مجالات الإنعاش وإعادة الاندماج والتعمير، ومساعدتها على إرساء الأساس للتنمية المستدامة والاستقرار السياسي.

والآن يجب أن نحدد الأسباب الجذرية لعودة نشوب الصراعات وأن نضع حلولاً دائمة حتى نمهّد الطريق لتنمية اجتماعية - اقتصادية دائمة. إن حالات الفقر المدقع والنقص الحاد في الموارد المادية التي تعاني منها شعوبنا هي بالتحديد ما نستطيع في أغلب الأحيان أن ننسب إليها الأسباب الجذرية للصراع.

وقد أصبح المجتمع الدولي الآن يفهم عمق الطابع الاجتماعي للأزمات. ويجب علينا في هذا الصدد أن نشدد

المناقشات بشأن المقترحات الهامة الأخرى لإصلاح الأمم المتحدة.

ومرة أخرى أهنتكم يا سيدي على هذا الإنجاز المشهود الذي حققته الجمعية العامة في ظل توجيهكم. وتتطلع اليابان إلى الاضطلاع بدور نشط وقوي ومستمر في لجنة بناء السلام.

**السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):**

سوف يحكم على لجنة بناء السلام في نهاية المطاف استنادا إلى مدى الفارق الذي تحدته في حياة الناس في بوروندي وغينيا - بيساو وليبيا وغيرها من الأماكن في أفريقيا. سيكون ذلك في الواقع هو الفيصل في الأمر.

ومن دواعي سرورنا أن لدينا أخيرا لجنة لبناء السلام. بيد أن لدينا سببين للشعور بخيبة الأمل يلزم أن نذكرهما لإثباتهما رسميا في السجل. أولا، يساورنا القلق لوجود مؤشرات على أن الأمم المتحدة لن تكون لها القدرة على تزويد مكتب الدعم لبناء السلام بالموظفين اعتمادا على الموارد القائمة. ومع أننا نرحب بالدعم من النوع الذي أعلنته النرويج اليوم، فما زلنا نرى أن على الدول الأعضاء إن كانت جادة فيما يتعلق بلجنة بناء السلام، أن تمول اللجنة من موارد المنظمة.

ثانيا، كانت جنوب أفريقيا من بين البلدان التي زعمت دائما أنه يلزم لنجاح لجنة بناء السلام أن يشترك فيها الأعضاء الدائمون وغير الدائمين في مجلس الأمن. ومن ثم فقرار الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن الإضافي يجعل أنفسهم دائمين في لجنة بناء السلام كذلك كان مفاجأة كبيرة لنا، وهو يتناقض مع روح ما أيدناه وناضلنا من أجله طوال هذه العملية.

بيد أنه، كما ذكرت، لا أهمية لما نقوله وما نفعله هنا في نهاية المطاف. فلا يهم نوع اللعبة التي نمارسها هنا،

ولا يزال وفدنا مقتنعا بأن لجنة بناء السلام، بالنظر إلى رسالتها، ستعطي حافزا جديدا للسعي من أجل السلام من خلال التنسيق الكبير في الشؤون الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان الخارجة من صراعات، وبالمشاركة من جميع الجهات الفعالة المعنية ببناء السلام. ويمكن للأمم المتحدة بذلك أن تمنع عودة الأزمات إلى الظهور، وأن تتجنب نشر عدد من عمليات حفظ السلام، وأن تحول إلى التنمية المستدامة الموارد المالية التي كانت ستنفق على تلك العمليات.

**السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية):** يعرب

وفد اليابان عن تقديره لعرضكم يا سيدي على الجمعية العامة القرار القاضي بإنشاء لجنة بناء السلام تمهيدا لاعتماد الجمعية له اليوم.

لقد تقدم وفدي منذ شهر كانون الثاني/يناير ببعض مقترحات محددة إسهاما منه في المناقشة المتعلقة بهذه المسألة الهامة. ولاحظنا أن النص الذي قدمتموه يظهر أن الرئيسين المشاركين وأنكم بذلتم قصارى وسعكم من أجل الوصول إلى حل توفيقى يحظى بقبول واسع بشأن المسائل المطروحة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكركم يا سيدي، أنتم والرئيسين المشاركين، السفير لوي والسفير ماهيكا، شكرا صادقا على كل ما بذلتموه من جهود مضيئة وقيمة.

ولسنا راضين كل الرضا عن نص القرار، وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بتشكيل اللجنة التنظيمية. بيد أننا انضمنا إلى روح التوفيق، على أمل أن يسهم أيضا هذا القرار، الذي وصفتموه يا سيدي وصفا مناسباً بأنه فتح كبير، في تيسير حل مسائل أخرى هامة ما زالت تنتظر منا البت فيها. وينبغي أن نعتنم الزخم الذي أوجده اعتماد القرار وروح التوفيق التي ظهرت هنا للتعجيل بإجراء

وأود أيضا أن أؤكد لكم يا سيدي الرئيس، ولعموم الأعضاء، رغبة نيجيريا في أداء دور رئيسي ونشط في تشغيل صندوق بناء السلام بشكل فعال واستعدادها لذلك. كما أود أن أشكر الأعضاء، نيابة عن أفريقياء، على الفهم الذي أبدوه باعتمادهم مشروع القرار على وجه السرعة وبدون تصويت.

**السيدة غالاردو هرنانديز (السلفادور)** (تكلمت بالأسبانية): يود وفد السلفادور أن يعرب عن تقديره لما يراه عملا هاما قام به مقدمو القرار ١٨٠/٦٠. لقد توصلت الجمعية العامة إلى توافق في الآراء، ونرى أن هذه لحظة تاريخية. وفي رأينا أن إنشاء لجنة بناء السلام وتفعيلها يحققان الولاية التي أوكلنا بها رؤساء دولنا أو حكوماتنا في أيلول/سبتمبر.

ويتمثل هدف اللجنة، كما نفهمه، في مساعدة الشعوب المتورطة في حالات صراع للتغلب على مصاعبها. ونرجو تحقيقا لتلك الغاية أن تستند اللجنة في أعمالها على تجارب البلدان التي انتقلت من الاتفاقات السياسية إلى إرساء أسس دائمة للتنمية والحكم الرشيد.

وكما سلف القول، من الضروري أن يكون تحت تصرف الشعوب التي عانت من الصراع هيكل جديد، ضمن منظومة الأمم المتحدة، بمقدوره أن يسد الثغرات الموجودة في الدعم والوقاية وتنسيق الأنشطة على أرض الواقع، حتى يتسنى لها الانتقال من السلام صوب التنمية.

وقد طالب عدد من البلدان، منها السلفادور، بأن تشارك في اللجنة التنظيمية البلدان التي يمكنها تبادل تجاربها المتعلقة بما بعد انتهاء الصراع. ونرى أننا يجب أن نسهم في هذا الصدد باتخاذ نهج تاريخي إيجابي يركز على أسس متينة إزاء العمليات التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة بوجه عام،

وسيحكم في النهاية استنادا إلى التغيير الذي يطرأ على حياة الشعب على أرض الواقع في بوروندي وغينيا - بيساو وليبيريا وغيرها من الأماكن.

**السيد إيدوكو (نيجيريا)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم يا سيدي على اتخاذ القرار بشأن لجنة بناء السلام. وأود فوق كل شيء أن أعرب عن تقدير خاص للغاية للرئيسين المشاركين، الممثلان الدائمان للدائمك وتزانيا، على تفانيهما وعملهما الدؤوب وصبرهما. لقد يسر الرئيسان المشاركان إجراء المشاورات بأقصى قدر من الشفافية والتزاهة. وتشهد الوثيقة التي اعتمدها من فورنا بدون تصويت بمقدرة الرئيسين المشاركين في معالجة المواقف المتباينة التي أعربت عنها الوفود أثناء المشاورات العديدة التي أجريت.

ويدل اتخاذ هذا القرار بدون تصويت على مستوى فهم الدول الأعضاء وتأييدها لإنشاء وتفعيل اللجنة. وكان هذا التوجه جليا منذ بداية المفاوضات التي سبقت مؤتمر القمة الرفيع المستوى. كما أنه يدل على أننا كنا أوفياء لرغبات قادتنا.

وتعرب نيجيريا عن ارتياحها للوثيقة التي اعتمدت من فورها. فهذه اللجنة تمثل خطوة جريئة أخرى يقطعها المجتمع الدولي للإسهام في الجهود التي تبذلها القارة الأفريقية من أجل إيجاد حلول دائمة لحالات الصراع العديدة فيها.

ويتمثل التحدي الذي يواجهنا الآن في كيفية تزويد اللجنة بالتمويل المناسب لتكون فعالة. وقد يشار إلى أننا أكدنا في البيانات السابقة تلك الحقيقة الهامة، وهي أن اللجنة بدون التمويل الكافي لن تتمخض عن شيء. وفي هذا السياق، نود أن نشيد بالنرويج لتبليتها النداء بسرعة. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأدعو الأعضاء الآخرين إلى المساهمة على وجه السرعة في صندوق بناء السلام.

المسائل. بمزيد من العمق. ولكن ذلك في واقع الأمر يرجع لأننا نستكشف أرضاً جديدة بتحديد العلاقة بين المجموعات المختلفة، ولأننا في الواقع نحاول الآن أن نحقق المفهوم الأساسي الوارد بالوثيقة الختامية، والمتمثل في أنه لا بد من حدوث التنمية، ولكن لا يمكن أن توجد تنمية بلا أمن، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، ولن يوجد أيهما بدون احترام حقوق الإنسان.

كل هذه الأمور تجتمع في البحث عن طريقة جديدة للعمل نعكف الآن على إعدادها في الأمم المتحدة. ومن المستلزمات الأساسية للغاية أيضاً في نظري أن متمسك بالميثاق. وترتفع أصوات هنا فيما يتعلق بالمسائل الأساسية التي لا أرى أن يشك فيها مطلقاً، كاحترام السيادة على سبيل المثال. وأرى أن نذكر أنفسنا دائماً بتلك الوثيقة البالغة الأهمية، التي تكمن وراء أعمالنا برمتها، والتي ينبغي أن نؤكدها ونعيد تأكيدها قدر الإمكان. وأرجو أن تعمل لجنة حفظ السلام أيضاً من هذا المنطلق، وأثق بأنها ستفعل ذلك.

إن هذه، كما قال الأمين العام، وكما أبرزت جنوب أفريقيا، بداية الحياة بالنسبة للجنة بناء السلام. ولا يزال أماننا عمل كثير، وسننتدي فيه بالتعليقات التي أبدت هنا في هذه اللحظة الهامة.

وثمة أشياء عملية يلزم القيام بها. وأطلب إلى الأمين العام أن يزودنا بقائمة لأعلى ١٠ جهات مساهمة بالاشتراكات المقررة والتبرعات، وأن يستكمل بطبيعة الحال قائمة المساهمين بالأفراد من العسكريين والشرطة المدنية. وأرجو أن يتم هذا العمل بأسرع ما يمكن. كما أدعو الأجهزة والجماعات ذات الصلة إلى اختيار أو انتخاب أعضائها في اللجنة التنظيمية على وجه السرعة حتى يستطيع الأمين العام الدعوة لعقد أول اجتماع لتلك لجنة بأسرع ما يمكن.

بغية تحديد مصادر الصراع وإدارة العملية الانتقالية في البلدان التي تعاني من صراعات.

ونرحب أيضاً بإدراج المنظور المتعلق بنوع الجنس. ذلك أن للمرأة، كما يشير قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، دوراً هاماً تؤديه في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

ونؤكد للجمعية العامة أن السلفادور تود أن تسهم مع البلدان الأخرى في أعمال اللجنة وأن تتبادل مع المجتمع الدولي تجربتنا التاريخية وإنجازاتها، فضلاً عن استرجاع ذكرى ما مررنا به من أوقات عصيبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا بذلك إلى آخر المتكلمين تعليلاً لمواقفهم.

أود الآن أن أضيف كلمات قليلة. ليس من الممكن لي أن أورد بالتفصيل على جميع الأسئلة والتعليقات. وهي ذات قيمة بالغة، وأعتبرها هامة من حيث المبدأ، كما قال عدة متكلمين، وكذلك لما تنطوي عليه من أهمية عملية.

وأود أن أشكر الأعضاء على الدعم الذي قدموه للرئيسين المشاركين ولي. فقد كانت أماننا مهمة شاقة تؤديها وخيارات صعبة نقررها. ومن دواعي سروري أننا اتخذنا قراراً يراعي التوقيت الزمني الذي وضعه قادتنا. وأرجو أن نرى لجنة بناء السلام بمثابة تعبير عن المفهوم الأساسي المتمثل في ثلاثة أجهزة تعمل متآزره عن كثب، هي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وإذا أحسننا القيام بعملنا، فإنها يمكن أن تؤدي إلى تنسيق أفضل وقد تملأ الفجوة المؤسسية التي سلمنا جميعاً، بما في ذلك قادتنا، بوجودها.

وبصفتي رئيساً للجمعية العامة فيني، بطبيعة الحال، حساس بشكل خاص للملاحظات التي أبدت فيما يتعلق بإمكانة الجمعية العامة ودورها. ويلزم أن نتدبر جميعاً تلك

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ٤٦ و ١٢٠ من جدول الأعمال.

### برنامج العمل

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): قبل رفع الجلسة، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستبت يوم الخميس، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، في مشروع القرار A/60/L.43، في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال "متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)"، بوصفه البند الأول في جدول الأعمال. وستنظر الجمعية العامة بعد ذلك في تقارير اللجنة الثانية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.

وأرى أن نتذكر أن النجاح إنما سيقاس في الميدان، وأظن أن بيانات الزملاء والأصدقاء من أفريقيا ومن هايتي تدل على ذلك. وهذا هو الفارق الذي ستحدثه اللجنة بالنسبة لمن يعانون حول العالم. ومعنى ذلك أننا يجب أن نواصل إنشاء لجنة بناء السلام، وأن نجعلها واقعا حيا، وأن نمولها بالتالي. وإذا أردنا لها أن تعمل جيدا، فعلى أن ندعها تعمل على أساس علاقة متناغمة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو هيئة مقبلة على التنشيط بفضل ما نعكف على القيام به هنا من أعمال.

وأخيرا، أريد أن يرى الأعضاء في ذلك جزءا من جهود الإصلاح العامة. فما زال هناك الكثير مما يلزم عمله. وأرى أنه كان من المهم لنا جميعا أن نتخذ هذه الخطوة اليوم. وأرجو أن يكون فيها إلهام للعمل المتعلق باستمرار الإصلاح، مهما كانت الشكوك.